ملخص الموضوع الثالث:

إصلاحات النظام المصرفي الجزائري من 1986 إلى 1990

لقد أظهرت التغييرات التي أدخلت على النظام المالي الجزائري خلال فترة السبعينيات وبداية الثمانينيات محدوديتها، وعليه أصبح لزاما إدخال تعديلات جوهرية على هذا النظام بما ينسجم والتطورات الإقتصادية المحلية والعالمية، وذلك سواء من حيث منهج التسيير أو المهام المنوطة بالجهاز المالي. فسنة 1986 سجلت إصدار لقانون بنكي جديد، هدفه الأساسي إصلاح جذري للمنظومة المصرفية، محددا بوضوح مهام ودور البنك المركزي والبنوك التجارية كما تقتضيه قواعد ومبادئ النظام المصرفي.

وبموجب قانون 86-12 المتعلق بنظام البنك والقرض، تم إدخال تعديلات جذرية على الوظيفة المصرفية، حيث يقوم القانون على إرساء المبادئ العامة والقواعد التقليدية للنشاط المصرفي. فقد تم تقليص دور الخزينة في تمويل الاستثمارات وإشراك الجهاز المصرفي في توفير الموارد المالية الضرورية للتنمية الإقتصادية، كما أعيدت للبنك المركزي وظائفه التقليدية ودوره كبنك للبنوك. إضافة إلى أن القانون أعاد للمصارف ومؤسسات التمويل دورها في تعبئة الادخار وتوزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض، كما سمح لها بإمكانية تسلم الودائع مهما كان شكلها ومدتها، وأصبح أيضا بإمكانها أن تقوم بإحداث الائتمان دون تحديد لمدته أو للأشكال الذي يأخذها، كما استعادت المصارف حق متابعة استخدام القرض وكيفية استرجاعه، والحد من مخاطر القروض، خاصة عدم السداد.

لم يستطع قانون 1986 التكيف مع الإصلاحات التي قامت بها السلطات العمومية، وخاصة بعد صدور القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية سنة 1988، الذي جاء نتيجة تطبيق برنامج إصلاحي واسع النطاق، شمل مختلف القطاعات الإقتصادية خاصة ما تعلق منها بالمؤسسات الإقتصادية العمومية. حيث منحها القانون 88-01 استقلالية في التسيير، كما أقر مفهوم الفائدة والمردودية التجارية، وأضفى الصفة التجارية على كافة المؤسسات الإقتصادية العمومية. وفي هذا الإطار بالذات جاء القانون 88-06 لإعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للإقتصاد والمؤسسات.

فبناء على هذا القانون أصبحت مؤسسات القرض عبارة عن مؤسسات عمومية اقتصادية مستقلة في مجال تسييرها، وفي علاقاتها بالمؤسسات العمومية الإقتصادية الأخرى. تلك العلاقة التي أصبحت تخضع لقواعد المتاجرة، وللقواعد التقليدية التي تقود البنوك إلى اقتصاد السوق. ومن هنا، نقول أن استقلالية البنوك بصفتها مؤسسات . اقتصادية عمومية قد تمت فعلا سنة 1988.

وعلى الرغم من كل ذلك، فإن هذه الإصلاحات على أهميتها أصبحت لا تنسجم ومتطلبات المرحلة الجديدة للإقتصاد الجزائري. وقد كان من المقرر أن يكون هناك إصلاحا مستمرا للجهاز المصرفي، وفقا للتطورات الإقتصادية المحلية وللمحيط الخارجي، من خلال إصدار قانون متعلق بالنقد والقرض، والذي تجسد في سنة 1990 وعرف بشكل خاص بالقانون الأساسي للبنك المركزي الجزائري وبنظام البنوك والقرض في الوقت ذاته.